الثلاثة الباقية وصفيته الثاني ان الاصل في الطريق
الاول وهو العطف نص حقه العبارة النص بالتعريف
اي المراد به الحقيقة لا الافراد لانه نوع منه لصدقه
او تقديره بالاضافة اي نص على المثبت والمنفي معا
فلا يترك هذا الاصل الا لكراهة الاطناب نحو زيد يعلم
مبني على الضم كالغايات وقال بعض النحاة مبني
على الفتح لانه لا ينفي الجنس لا يعطف في جواب
من قال زيد يعلم النحو والصرف وفتى ناشئ
فيكون من قصر الموصوف على الصفة او في جواب من قال
زيد يعلم النحو وعمرو وبكر وخالد فيكون
من قصر الصفة على الموصوف وفي الطرق الباقية
نص على المثبت فقط او المنفي فقط النفي بالاول
لانه الكثير والثالث ان النفي بلا لا يجامع
الثاني في كلام البلغاء وان كثر في عبارات الفحول
خصوصا في الكشاف فلا يقال ما جاءني الا زيد
لا غيره لانه اما ان يعطف على المستثنى منه او على
المستثنى فعلى الاول يخالف وضع لا لانها وضعت
للنفي بعد الاثبات وعلى الثاني يلزم ما كرهوه
من كون الثاني نص الى ما نقضه صريحا ولا يقال
ايضا جاءني القوم الا زيد لا غيره لانه ان عطف
على القوم يلزم التناقض وان عطف على زيد
يكون

يكون عطفا على نفي فيخالف وضع لا مثله فالاخير من
ــه لانقضاء طرق النفي فيها نحو انما انا تميمي لا قيسي
وزيد يا تميمي لا عمرو والعطف اي طريقه يجامع ليس لاصل
القصر بل لتناكيبه والرابع ان الاصل انه يكون
المعنى المستعمل فيه عنه المتكلم منكرا المخاطب
بالفعل او بالقوة القريبة منه في الثاني وهو
الاستثناء لانه الذ الطرق قال الانكار لطالب التاكيد
ومعترفا به اي حقيقتا بالاعتراف في الثالث
وهو انما فيجري الطريقان في انواع القصر كلها
نحو ما هو الا زيد للمنكر وانما المغرور باحول
للمعترف وقيد يراد به التوقيف وقد ينزل
المعترف به منزلة المنكر لاعتبار يقتضيه
فيستعمل فيه الثاني كقوله تعالى وما محمد الا رسول
ان كان خطابا للمؤمنين نزل شدة حرصهم على
حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلة
اعتقادهم انه جامع بين الحياة السرمدية والرسالة
كعيسى رفعه عليه السلام فخوطبوا بقصره
عليه السلام على الرسالة بالاستثناء لان من
يعتقد الشركة ينكر الافراد واما ان كان رد المنافقين
فالكلام على التنزيل والقصر قلب لا افرادي
لانها نزلت في وقعة احد روي انه لما وقع يوم احد